

أزمة الأزول بمالي بين التدخل الأجنبي ومسار الجزائر التفاوضي

الباحث: قسايسية إلياس

باحث دكتوراه تخصص دراسات أمنية دولية

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة الجزائر³

مقدمة:

تشهد دولة مالي منذ استقلالها عن المستعمر الفرنسي أزمات بنيوية حادة، تستمد زخمها واستمرارها من التركيبة الاجتماعية التي تؤلف بين إثنيات وعرقيات مختلفة، زنجية عربية وأمازيغية، قاسمها المشترك الصراع من أجل البقاء المادي والهوياتي.

وفي خضم كل ما تشهده دولة مالي من أزمات تظهر أزمة الطوارق بمثابة أزمة الأزمات، لما تكتنفه في طياتها من أسباب تتعدى البعد العرقي إلى أبعاد أخرى سياسية اقتصادية وبيئية، ولما تخلفه من آثار تتعدى بكثير حدود دولة مالي لتشمل كل المنطقة وصولا للجزائر، كل ذلك في ظل تمددها الأفقي عبر المجتمع الأزوادي الممتد من الحدود المالية الموريتانية غربا إلى الحدود التشادية السودانية شرقا، ومن غدامس الليبية شمالا حتى بوركينا فاسو جنوبا، وتراكمها العمودي على مر السنين فالقضية شهدت أولى فصولها الدموية في الخمسينات من القرن العشرين، أي حتى قبل استقلال المنطقة.

وعليه ما الأسباب الحقيقية للأزمة الترقية؟ وما مستقبل القضية في ظل التدخل الخارجي؟

سنحاول معالجة الموضوع من خلال المحاور التالية:

- 1- الخلفية التاريخية للأزمة الترقية والوساطة الجزائرية.
- 2- التداعيات الأمنية للتراع في مالي على المنطقة.
- 3- المساعي الجزائرية لحل الأزمة الترقية، التفاوض هو الحل الوحيد.
- 4- التدخل الفرنسي في الأزمة المالية ومساعي الجزائر للحل السلمي.

المحور الأول: الخلفية التاريخية للأزمة الترقية والوصلة الجزائرية.

تعود أولى فصول القضية الترقية أو الأزوادية كما يحلو للبعض تسميتها إلى فترة الاستعمار الفرنسي للمنطقة، حيث أعلنت فرنسا في 10 جانفي 1957 عن تشكيل المنظمة المشتركة لمناطق الصحراء OCRS. بمقتضى قانون 57/7/27، والذي يمنح لمناطق الصحراء في الجنوب الجزائري ومالي والنيجر وتشاد حكما ذاتيا⁽¹⁾، وبحلول سنة 1959 ثار "محمد الطاهر" "أمينو كال إنتصار" في منطقة "أدغاغ إفوغاس" و"زيد بن الطاهر" زعيم قبيلة إفوغاس في سنة 1961 على الحكومة المالية بقيادة الرئيس "موديبو كاييتا" وأحمد التمرد الأول سنة 1964 والثاني سنة 1963⁽²⁾.

وقد استعملت حكومة مالي بقيادة الرئيس القوي "موديبو كاييتا" أسلوب الإبادة والعقاب الجماعي في التعامل مع تمرد الطوارق، من خلال إبادة قطعان الماشية، وتسميم الآبار وسيلتي الحياة الوحيدة في مناطق تواجد الطوارق.

وفي هذه الحالة اقتصر دور الجزائر وحتى المغرب على دعم الحكومة المالية ضد المتمردين وذلك بالنظر للظروف التي كانت تعرفها الجزائر⁽³⁾، فهي لا تزال في سنين استقلالها الأولى ولا تريد الزج بالمنطقة في أتون صراع لا يعرف منتهاه، في ظل التشابك والتداخل التي تعرفها منطقة الصحراء.

وبعد إخماد التمرد عرفت المنطقة حالة الثبات والاستقرار، لكنه كان عبارة عن رضوخ للأمر الواقع في انتظار الفرص السانحة للثورة من جديد، وفي هذا السكون عرفت المنطقة موجة من الجفاف امتدت منذ سنة 1972 حتى 1985، ساهمت في تعقيد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للطوارق⁽⁴⁾، لتدخل المنطقة في حلقة جديدة من النزاع في ماي 1990، وهنا دخلت الجزائر بدبلوماسيةيتها وحاولت إيجاد حل للأزمة، وكان لها ذلك من خلال إقناع الرئيس المالي موسى تراوري Traore بتوقيع اتفاق تمناست في 6 جانفي 1991، الذي وضع حدا لحوالي ستة أشهر من الاقتتال، حيث نص الاتفاق على منح المنطقة حكما ذاتيا وزيادة حصص المنطقة من أموال التنمية⁽⁵⁾.

لكن التدخل الفرنسي والذي أدى لنجاح الانقلاب ووصول "أمدو تومانو توري" للسلطة، قضى على اتفاق تمناست وعاد الاقتتال بين الفرقاء الماليين، لتعاود الجزائر جولاتها التفاوضية لغرض وقف العمليات المسلحة، حيث قادت الجزائر دبلوماسية نشطة بين الطوارق وحكومة مالي محتضنة العديد من اللقاءات وعمليات الوساطة مثل لقاء الجزائر العاصمة الأول من 29 إلى 30 ديسمبر 1991، لقاء الجزائر الثاني من 22 إلى 30 يناير 1994، لقاء الجزائر الثالث من 15 إلى 25 مارس 1992، لقاء تمناست من 16 إلى 20 أبريل 1994، لقاء الجزائر من 10 إلى 15 ماي 1994، لقاء تمناست من 27 إلى 30 يناير 1995، وتوج اللقاء الأخير بالإعلان الرسمي عن انتهاء النزاع في شمال مالي 26 مارس 1996، حيث نظمت الحكومة المالية على إثره بمنطقة تمبكتو حفل "شعلة السلام" اجتمع فيه جميع الفرقاء وأُتلفت خلاله كل الأسلحة التي جمعت في هذا النزاع⁽⁶⁾.

لكن وبالنظر للحلول التي تم التوصل إليها في كل هذه الجولات ومراحل الحوار، والتي لم ترق لمستوى الحلول الجذرية والشاملة، أدى لبقاء جذوة النزاع مشتعلة، خاصة في ظل التملص من تطبيق ما أتفق عليه على أرض الواقع، وهو ما يجعل من الصراع ممتدا ومعقدا، حيث سجل النزاع المالي حلقة جديدة من حلقاته المأساوية بتجدد القتال سنة 2006، ليتحول لحرب شاملة تشارك فيه كامل دول غرب إفريقيا من خلال المنظمة الاقتصادية لغرب إفريقيا ECWAS، وفرنسا والجيش المالي من جهة، ضد الحركات الأزوادية الانفصالية والجماعات الإرهابية التي تتخذ من المنطقة ملجأ ومأوى لنشاطاتها من جهة أخرى منذ بداية سنة 2012.

المحور الثاني: التداعيات الأمنية للنزاع في مالي على المنطقة.

لقد كان للوضع الأمني المتردي في شمال مالي بسبب الأزمة الطوارقية، المرتبطة بالمطالب الاجتماعية والاقتصادية، والتي تحولت عبر السنين إلى مطالب انفصالية، تداعيات خطيرة مست بآثارها كل منطقة الساحل الإفريقي، بل تعدتها لمناطق بعيدة شمالا وشرقا، غربا وجنوبا، ولعل أهم هذه التداعيات، موجات اللاجئين وما ينتج عنها من تبعات اقتصادية وصحية وسياسية على دول الاستقبال، وكذا توفير المناخ المناسب لانتشار ونشاط شبكات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية، بسبب الفراغ الأمني .

انتشار الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي:

لقد عرفت دول الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة تنامي ظاهرة مرضية ألا وهي الجريمة المنظمة بكل أنواعها وأشكالها، من غسيل الأموال إلى التجارة بالأعضاء البشرية إلى تهريب الأسلحة، وكذا تهريب السجائر خاصة في منطقة "كيدال" المالية التي تعتبر أهم منطقة أو الحلقة الأساسية لتهريب السجائر.

كما تعرف دول الساحل تنامي ظاهرة خطيرة ألا وهي تجارة المخدرات، والتي تعرف نموا سريعا خاصة بعد تحول المنطقة إلى مكان عبور للمخدرات الصلبة مثل الهيروين، الكوكايين والكراك من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عبر إفريقيا الغربية ثم الساحل الإفريقي وعبر المغرب العربي⁽⁷⁾، إذ أنه حسب إحصائيات قدمها مكتب الأمم المتحدة

المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة UNDOC سنة 2007 أن منطقة الساحل الإفريقي تحصي ما نسبته 30 إلى 40% من المخدرات الصلبة تمر عبر هذه المنطقة.

وقد صرح إمنوال لوكير I. Locker نائب مدير مكافحة الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات قائلاً: "إن بعض دول إفريقيا الغربية التي تقع خلف الشريط الحدودي الجنوبي للجزائر أصبحت طريقاً مفضلاً وجد نشطاً للتجارة الدولية للكوكايين الوافدة من أمريكا اللاتينية في اتجاه أوروبا، نظراً لضعف الدولة في المنطقة وعدم قدرتها على مراقبة حدودها بسبب الطبيعة الاجتماعية المفككة إثنياً وعرقياً"⁽⁸⁾.

كما أدت عودة المقاتلين الطوارق من جبهات القتال في ليبيا محملين بالسلاح من مختلف الأنواع إلى زيادة حجم تجارة الأسلحة، حيث انتقلت من تجارة الأسلحة الخفيفة إلى الأسلحة نصف الثقيلة وحتى الثقيلة، وهو ما يشكل أكبر تهديد للأمن في إفريقيا برمتها، بسبب الأزمات المنتشرة والتي تتغذى من بعضها البعض، كأزمة القرن الإفريقي، وأزمة أفريقيا الوسطى، وأزمات دول خليج غينيا وغرب إفريقيا، حيث تساهم تجارة الأسلحة في زيادة حدة هذه الأزمات.

لمهاجرة الإرهاب في الساحل الإفريقي

تعرف المنطقة ومنذ سنوات التسعينيات انتشاراً كبيراً للجماعات الإرهابية ذات الطابع الإثني الانفصالي، والتي استفادت من الفراغ الأمني لتنظيم نفسها بالسيطرة على أقاليم بعيدة عن السلطة المركزية خاصة بالنسبة لدولة مالي، وقد استفادت هذه الجماعات من الأسلحة التي تحصل عليها من بؤر الصراع المحيطة بالمنطقة سواء في القرن الإفريقي أو منطقة البحيرات أو سيراليون وإفريقيا الوسطى، فكل هذه المناطق ولما عرفته من حروب أهلية وصراعات إقليمية كانت المورد الرئيسي للأسلحة.

لكن مع دخول التنظيمات الجهادية الإسلامية خط الظاهرة الإرهابية في المنطقة، أضحت الظاهرة أكثر خطورة بتخطيطها للبعد المحلي، وتهديدها على المستوى الإقليمي وحتى الدولي، وذلك بالنظر للمصالح الغربية المتواجدة بالمنطقة والتي أصبحت هدفاً لضربات الجماعات الإرهابية، وذلك لتكتسب الشرعية والقبول في أوساط الناقمين على سياسات الغرب⁽⁹⁾.

كما أضحت المنطقة ملجأ لكل التنظيمات الإرهابية التي حاصرتها القوات الأمنية الجزائرية، أو من قبل دول المغرب العربي الأخرى كالجماعة الليبية، والمغربية، وهكذا ظهرت على الساحة تنظيمات جهادية تتخذ من الساحل الإفريقي قاعدة أساسية لتحركاتها⁽¹⁰⁾، وفي مقدمة هذه التنظيمات نجد تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" الذي أعلن ولاءه لتنظيم القاعدة ومؤسسه أسامة بن لادن سنة 2007، وعلى هدي التنظيم نشأت تنظيمات أخرى مشابهة كجماعة بوكو حرام النيجيرية، وحركة الشباب المجاهدين الصومالية، وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا⁽¹¹⁾.

في هذا السياق الكلي تفاقم الخطر والتهديد الآتي من منطقة الساحل الإفريقي، وذلك من خلال التداخل الذي أصبح يميز النشاط الإجرامي في المنطقة، فالنشاط الإرهابي أضحى يستند في عملياته الميدانية على العلاقات التي نسجها مع عديد الفواعل في المنطقة، سواء في علاقاته مع التنظيمات الإرهابية المنتشرة والتي تتغذى من بعضها البعض - (حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا هي حركة منشقة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي) - أو من خلال علاقات مصلحية مع شبكات النشاط غير المشروع وجماعات الجريمة المنظمة.

فسبب سيطرة ثلاث جماعات إرهابية هي جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، وحركة أنصار الدين، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على ثلثي مساحة مالي، من خلال السيطرة على مقاطعات غاو وتمبكتو وكيدال، بعدما افتكتها من الحركة الوطنية لتحرير أزواد مالي MNLA، أضحى للإرهاب شبه دولة كبيرة الحجم طويلة الحدود، مع كل من الجزائر، موريتانيا، النيجر وبوركينا فاسو، مما يسمح لهذه الجماعات الإرهابية من التحرك بحرية والحصول على الموارد، من خلال إيواء شبكات الجريمة المنظمة، وتسهيل أعمالها⁽¹²⁾.

وفي هذا السياق كان السيد "أنطونيو ماريا كوستا" Antonio Maria Costa في ديسمبر 2009 قد حذر مجلس الأمن بشأن الاستخدام المتزايد لعائدات المخدرات من طرف الإرهابيين في منطقة الساحل الإفريقي من أجل تمويل عملياتهم⁽¹³⁾، حيث قال: "المخدرات لا تغني فقط الجريمة المنظمة، بل إن الإرهابيين والمنظمات التي هي ضد حكوماتها في الساحل الإفريقي تستعمل إيرادات الاتجار بالمخدرات في تمويل عملياتها وشراء التجهيزات، والدفع لعناصرهم التي تقوم بالعمليات"⁽¹⁴⁾؛ وهو ما أكدته الأحداث المتلاحقة منذ سنة 2012.

المحور الثالث: المساعي الجزائرية لحل الأزمة الترقية، التفاوض هو الحل الوحيد.

كما تمت الإشارة إليه أعلاه، لقد سعت الجزائر منذ الأيام الأولى لاندلاع الأزمة الترقية سواء في مالي أو النيجر للعمل بكل ما أوتيت دبلوماسيتها من مصداقية وحنكة على وضع حد للنزاع، وخاصة بمالي التي تشهد أسوأ سيناريوهات تطور النزاع، والذي تحول لانفصال واقعي منذ سنة 2012.

فقد جندت الجزائر دبلوماسيتها لإيجاد سبيل أو حل يرضي كل الأطراف، من خلال الجلوس على مائدة التفاوض، من منطلق أن الحل الوحيد الضامن للأمن في كامل المنطقة هو التفاوض الجدي، المبني على أسس واضحة في مقدمتها ضمان الوحدة الترابية لدولة مالي، مع إحقاق الحقوق لكل مركبات الدولة العرقية والإثنية.

وأولى المساعي الجزائرية في هذا الإطار كانت سنة 1963، حيث قامت بمحاولة وضع حد للنزاع المشتعل في المنطقة منذ أزيد من أربع سنوات، ولكن بالنظر للوضعية التي خرجت بها الجزائر من مرحلة حرب التحرير لم تقم الجزائر إلا بدعم الحكومة المالية ضد المتمردين حفاظا على الوحدة الترابية المالية⁽¹⁵⁾، خاصة وأن حكومة الرئيس موديبو كايثا وقفت إلى جانب الجزائر في نزاعها مع المغرب، من منطلق الإبقاء على الحدود الموروثة عن الاستعمار من خلال قمة باماكو 1963.

وعقب إخماد ثورة زيد بن الطاهر زعيم قبيلة إفوغاس سنة 1963، وثورة محمد الطاهر أمينوكال إنتصار سنة 1964⁽¹⁶⁾، عرفت منطقة الأزواد استقرارا وهدوءا طويلا امتد لغاية بداية ماي 1990، لكن طوال هذه السنين كان الطوارق يعانون التهميش والفقر والمعاناة بسبب الجفاف والتصحر، وقلة الموارد المخصصة لتنمية المنطقة المعزولة.

بحلول سنة 1990 كانت قد مرت 30 سنة على أول تمرد شنه الطوارق، والذي لم تندمل جروحه بعد، بسبب بقاء أسبابه الأولى بلا علاج، وفي ماي 1990 انطلقت شرارة الثورة الترقية الثانية والتي قوبلت كسابقتها بحشد عسكري مالي كبير، لكن هذه المرة كان تدخل الدبلوماسية الجزائرية أكثر فعالية، حيث قادت الجزائر مساعي الوساطة لوقف القتال والدخول في مسار التفاوض وفق مبادئ المساواة والعدل، وفعلا تمكنت الجزائر من عقد عدة لقاءات بالجزائر العاصمة وبتنمراست بين فرقاء الأزمة المالية توجت بتوقيع اتفاق تنمراست في جانفي 1991 بين الحكومة المالية وحركة الأزواد⁽¹⁷⁾، وقد نص الاتفاق على منح منطقة الأزواد حكما ذاتيا مع زيادة حصص المنطقة من أموال التنمية.

إلا أن الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس موسى تراوري قد أطاح بالاتفاق كذلك، وعاودت الحرب الاشتعال، لتدخل الجزائر من جديد على خط الوساطة، والتي توجت هذه المرة باتفاق باماكو في أفريل 1992؛ وكانت الجزائر بالتوازي مع جهودها للوساطة بشكل فردي قد عملت على مستوى متعدد الأطراف، حيث قامت بتنظيم قمة للدول الصحراوية - الساحلية لمناقشة المشاكل الأمنية للمنطقة، كما سعت لإشراك منظمة الوحدة الإفريقية في مسار السلام.

وقد توجت المساعي الجزائرية بالإعلان الرسمي عن انتهاء الحرب في 26 مارس 1996، من خلال حفلة شعلة السلام في مدينة تومبكتو شمال مالي التي حضرها كل أطراف النزاع في مالي، حيث تم فيها إتلاف جميع الأسلحة التي جمعت خلال النزاع⁽¹⁸⁾.

إلا أن عدم احترام الطرفين، الحكومة المالية بimakو والحركات الأزوادية للاتفاقيات المبرمة كان يؤدي في كل مرة لعودة الاضطراب إلى المنطقة، ولولا تدخل الجزائر في كل مرة على خط الوساطة لاشتعلت الحرب مجدداً؛ ولكن بحلول سنة 2006 كانت الأوضاع ي شمال مالي لا تبشر بالخير، حيث انطلقت جولة جديدة من النزاع المسلح في المنطقة، هذه المرة كان أكثر تعقيدا بسبب تعدد أطرافه، لكن الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" تدخل شخصيا هذه المرة، وهو ما أفضى لاتفاق سلام جديد بالجزائر العاصمة في جويلية 2006، تحت اسم "تحالف 23 مايو من أجل التغيير"، والذي تدعم بتوقيع بروتوكول إضافي في 20 فيفيري 2007 بالجزائر، لكن رغم كل هذا بقي القتال سيد الموقف، حيث شهد شهر مارس 2008 بدأ المناوشات المسلحة التي دامت لغاية 27 جويلية 2008 بعد توقيع اتفاق الجزائر لوقف الاقتتال، ثم اتفاق السلام سنة 2009⁽¹⁹⁾.

إلا أن رغم كل هذه الاتفاقيات، لم تعرف المنطقة السلام الحقيقي حيث لم تمر ثلاث سنوات حتى عاودت الأزمة الاشتعال، لكن هذه المرة بتداعيات وتطورات أخطر، حيث شهدت المنطقة تدخل القوات الأجنبية لحسم النزاع بعد إعلان استقلال الشمال من طرف الحركة الوطنية لتحرير الأزواد MNLA، والذي أحال البلاد لساحة حرب تتجاوزها الأطماع المحلية والدولية.

المحور الرابع: التدخل الفرنسي في الأزمة المالية ومساعي الجزائر للحل السلمي

لقد ألقت الأزمة الليبية بتداعياتها الخطيرة على كامل منطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي، وبالخصوص دولة مالي التي ينتمي عدد كبير من المشاركين في الحرب لجانب القذافي إليها، هؤلاء الذين أدت بهم نهاية نظام العقيد إلى العودة لدولهم محملين بكميات كبيرة جدا من الأسلحة عجزت معها قوات الرئيس أمانو تومانو توري عن مواجهتها، وهكذا تمكنت هذه المليشيات تحت إمرة الحركة الوطنية لتحرير أزواد من بسط سيطرتها على كامل المقاطعات الأزوادية في شمال مالي "تمبكتو"، "كيدال" و"غاو"، وهو ما أدى لتطور آخر تمثل في الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس توري في 24 مارس 2012⁽²⁰⁾، وتنصيب مجلس عسكري، لتتحول البلاد إلى ساحة صراع سياسي وعسكري تشارك فيه القوات النظامية وقوات الحركات الأزوادية والجماعات الإرهابية، ثم قوات المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا الاكواس بدعم عسكري فرنسي منذ 11 يناير 2013.

لقد أدى التدخل الفرنسي في شمال مالي إلى زيادة تعقيد الأزمة المالية خاصة في ظل دخول الجماعات الإرهابية في خط المواجهة، فقد أكسب هذا التدخل الجماعات الإرهابية شرعية المقاومة، شرعية كانت هذه الجماعات بأمس الحاجة إليها في ظل البقين العام بظلال هذه الجماعات، وهو الأمر الذي زاد من خطورة الظاهرة الإرهابية.

ويقينا منها بضرورة التدخل الدبلوماسي العاجل لوضع حد للاقتتال قادت الجزائر دبلوماسية نشطة كللت في 22 جويلية 2013 بوضع خارطة طريق للحل السلمي لا يستثنى طرفا من أطراف الصراع الدائر في مالي، سواء الحكومة العسكرية أو الحركات الأزوادية المختلفة، وتم الاتفاق على وضع أجندة للحوار المالي الشامل بوساطة جزائرية، من خلال تعيين فريق للوساطة ترأسه الجزائر ويتكون من الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا "إكواس" والاتحاد الأوربي ومنظمة التعاون الإسلامي وبوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر وتشاد، وفق جولات للنقاش والحوار تشارك فيه الحكومة المالية والحركات الأزوادية برعاية فريق الوساطة بالجزائر، على أن يتم التوقيع النهائي للاتفاق بimakو المالية.

جولات الحوار المالي الشامل

انطلقت أولى هذه الجولات بعد سنة كاملة من طرح الجزائر لأرضية الحوار، حيث احتضنت العاصمة الجزائر بين 16 و24 جويلية 2014 أولى جولات الحوار والتي انتهت بتوقيع الحكومة المالية والحركات السياسية والعسكرية الأزوادية على وثيقتين تتضمنان "خارطة الطريق للمفاوضات في إطار مسار الجزائر" و"إعلان وقف الاقتتال".

وقد وقع الاتفاق إلى جانب الحكومة المالية ثلاث حركات أزوادية هي "الحركة العربية للأزواد" و"التنسيقية من أجل شعب الأزواد" و"تنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة"، أما الحركات الثلاث الأخرى "الحركة الوطنية لتحرير الأزواد" و"المجلس الأعلى لتوحيد الأزواد" و"الحركة العربية للأزواد" فقد وقعت "إعلان الجزائر"، الذي تضمن الالتزام بتعزيز حركية التهدة الجارية ومباشرة حوار شامل بين الماليين.

كما تم الاتفاق على انطلاق الجولة الثانية في الفاتح من سبتمبر 2014 والتي ناقشت سبل تطبيق وثيقتي الجزائر المتفق عليهما في الجولة الأولى، كما وقعت الحركات الثلاث الأخرى على الوثيقتين، وتم توسيع فريق الوساطة بانضمام نيجيريا إليه.

الجولة الأولى من الحوار المالي الشامل

احتضنت الجزائر في 20 نوفمبر 2014 فعاليات الجولة الثالثة من الحوار المالي الشامل، بحضور الحركات المالية الست ووزير الشؤون الخارجية والاندماج الإفريقي والتعاون الدولي المالي "عبدو اللاي ديوب" وفريق الوساطة الدولية، وتعد الجولة حاسمة بالنظر لطرح فريق الوساطة لوثيقة تفاوض تضم عناصر اتفاق سلام كحل وسط "مبتكر" مقارنة مع كل ما تم التفاوض بشأنه سابقا، وتم إعداد الوثيقة استنادا إلى المقترحات التي قدمتها الأطراف خلال الجولة الثانية، في إطار مجموعات التفاوض الموضوعاتية الأربعة المتعلقة بالمسائل السياسية والمؤسسية والدفاع والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمصالحة والعدالة والشؤون الإنسانية.

الجولة الثانية

احتضنت الجزائر بين 23 و28 نوفمبر فعاليات الجولة الرابعة والتي خصصت لإبداء رأي الأطراف المتنازعة في مالي حول وثيقة السلام، وخلال أسبوع من الأخذ والرد والنقاش المحتدم تم تأجيل التوقيع إلى آجال أخرى، حتى يتسنى لكل الأطراف دراسة الوثيقة بدقة وتقديم التحفظات.

الجولة الثالثة

وأصطلح على تسميتها بجولة جنان الميثاق، والتي انطلقت يوم 16 فيفري 2015 بمشاركة كل الفرقاء الماليين، ووفود الدول المعنية بالأزمة، وممثل بعثة الأمم المتحدة المتعددة بمالي مینوسما، وفريق الوساطة الدولية للحوار المالي الشامل، وقد عرفت الجولة شدا ومدا كبيرين بسبب الضغوط الدولية لتوقيع اتفاق نهائي، وقد توجت هذه الجولة الحاسمة بتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار الموقع بالأحرف الأولى في 19 فيفري 2015. ويعتبر الاتفاق الأخير خطوة حاسمة في مسار التسوية السلمية للأزمة المالية، كل ذلك في ظل وفاء الأطراف المتنازعة بالتزاماتها، وكذلك من خلال التزام دول الوساطة بتقديم دعمها لتنمية مناطق شمال مالي حسب ما صرحت به في بداية جولات الحوار.

الخاتمة

إن الأزمة المالية من أعقد الأزمات الأمنية التي تشهدها القارة الإفريقية، وذلك بالنظر لكون النزاع المالي تتجاذبه عدة أسباب وتذكيه عدة عوامل، فهو صراع إثني بالدرجة الأولى تؤجج نيرانه الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعرفها كامل دول المنطقة، فيتداخل ما هو اجتماعي بما هو اقتصادي، كل ذلك في إطار هشاشة الحدود مما يسمح بانتقال الأزمة إلى المستوى الإقليمي، وهنا تتفاعل عناصر القبيلة/الإثنية/الهوية في إطار الصراع الدائر من أجل البقاء، وهو ما يسمح بالتدخل الأجنبي في المنطقة لحماية المصالح المتواجدة هناك، وهو ما تجسد في الحالة المالية بالتدخل العسكري الفرنسي، وفي ظل انتشار الجماعات الإرهابية يزيد الوضع تعقيدا وتشابكا، من خلال الشرعية التي تسبغها هذه التدخلات على هذه الجماعات في إطار الإيديولوجية الجهادية.

لكل هذه الاعتبارات التي تميز المشهد المالي وبالنظر لتداعيات الأزمة على كامل المنطقة كان التدخل الدبلوماسي الجزائري أكثر من ضرورة، ولعل جولات الحوار المالي الشامل أسفرت عن نتائج مقبولة إلا أن التجارب السابقة من جهود الوساطة تجعل من وضع حد نهائي للأزمة يكون من الأمور الصعبة جدا، في ظل النقص المستمر من هذا الطرف أو ذاك لما يتم الاتفاق حوله، وهكذا يجب على الجزائر أن تفعل كل ميكانزمات الحل السلمي للأزمة بما فيها الدعم الاقتصادي التنموي، وكذا وضع حد للتدخل الخارجي في المنطقة خاصة الفرنسي والذي لا يزيد الأزمة إلا اشتعالا.

الهولمش

- 1- ليلي قارة، "الوساطة الجزائرية في النزاع الداخلي المالي 1963-2010"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011، ص 9.
- 2- أسماء رسولي، "مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر-باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011، ص 94.
- 3- حسينة دحومان، "مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2012، ص 49.
- 4- خالد بشكيط، "دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011، ص 81.
- 5- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص 56.
- 6- نفس المرجع، ص 57.
- 7- أحمد برقوق، "الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية"، جريدة الشعب الجزائر، العدد الأول، جانفي 2008، ص 13.
- 8- سمير قلاع الضروس، "المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013، ص 60.
- 9- نفس المرجع، ص 50.
- 10- جان بيار فيليو، القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، مركز كارنيجي: أوراق كارنيجي، أكتوبر 2009، ص 7.
- 11- أعمر عمورة، "التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي (مقاربة جيوأمنية)"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011، ص 50.
- 12- نبيل بويبية، "الأمن في منطقة الصحراء الكبرى: بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011، ص 86-88.
- 13- أسماء رسولي، مرجع سابق، ص 84-85.
- 14- أعمر عمورة، مرجع سابق، ص 79.
- 15- حسينة دحومان، "مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2012، ص 49.
- 16- خالد بشكيط، مرجع سابق، ص 78.
- 17- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 56.
- 18- قوي بوحنية، "الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 3 يونيو/حزيران 2012، ص 5.
- 19- فريدوم أنوها، "التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي، والمخاوف الأمنية المتفاقمة"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 13 فبراير/ شباط 2013، ص 3.
- 20- سمير قلاع الضروس، مرجع سابق، ص 136.